مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة وملابسات إنجازه

1 – مدخل:

عمَد بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة العدو اليمينيّة المتطرّفة، منذ بدء العدوان على قطاع غزة وانطلاق عجلة المفاوضات غير المباشرة مع حركة حماس وفصائل المقاومة في غزة، إلى اتباع استراتيجية المماطلة لكسب الوقت، وممارسة عملية خداع لأهالي الأسرى الإسرائيليين والجبهة الداخلية الإسرائيلية. وهو استغل ذلك من أجل ضمان استمرار حكومته، ومحاولة غسل عار الإخفاق الأمني والاستراتيجي الذي مُنيَت به إسرائيل جرّاء عملية «طوفان الأقصى». ومع انتخاب دونالد ترامب رئيساً جديداً للولايات المتحدة، وتوجّهات الإدارة الأميركية الجديدة نحو خفض التصعيد في الشرق الأوسط، ومن بينها الحرب في غزة، حاول نتنياهو استغلال المدّة الفاصلة بين انتخاب ترامب وتسلّمه مقاليد الحكم، كوقتٍ ضائع، من أجل إحداث تغيّرات استراتيجية في الجبهة الجنوبية مع غزة، وخصوصاً بعد إعلان اتفاق وقف إطلاق النار في الجبهة الشمالية مع لبنان، مُستغِلاً حالة النشوة التي شعر بها الكيان إثر إسقاط النظام في سوريا. كما استغلّت "إسرائيل" مدّة المماطلة بالمفاوضات من أجل إحراز تقدّم ميداني يُشكّل نقلة استراتيجية حاسمة بانكسار المقاومة في شمال غزة، ثم الانتقال إلى وسط القطاع وجنوبه، ما يُكسِب الكيان أوراق قوّة وإنجازات ميدانية يستخدمها في فرْض شروطه لإتمام صفقة التبادل وترتيبات اليوم التالي للحرب وإدارة القطاع.

2 – إنجازات وخسائر:

تدعي "إسرائيل" انها حققت إنجازات واضحة على الصعيدين السياسي والعسكري في المدى الإقليمي، عبر توجيه ضربات حاسمة لحزب الله وحماس، والتوغل غير المحدود في سوريا. كما حقّقت إنجازاً على صعيد تصفية العديد من القادة الكبار في لبنان وإيران وفلسطين، بشكل أظهر قوّة "إسرائيل" التدميرية والمخابراتية الهائلة؛ بالإضافة إلى استعدادها لتحقيق ضربة قاسية محتملة لإيران مع وصول الرئيس ترامب. أمّا ما خسرته "إسرائيل"، فهو حالة التضامن العالمية مع «القضية اليهودية»، وتحوّل عدد من شعوب العالم نحو دعم القضية الفلسطينية،

وأبرزها التحوّل الجذري من يهود العالم، وتحديداً في الولايات المتحدة. كما أن الاعتراف الدولي بفلسطين من عدد من دول العالم، وتحديداً في أوروبا، بالإضافة إلى قرارات محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية، وحملات المقاطعة، تسبّبت كلّها بخسائر معنوية ومادية كبرى لإسرائيل.

في المقابل، حقّقت "حماس" اختراقاً هائلاً في المفاوضات الأخيرة، واستغلّته بشكل ذكي وقوي، وهو الانسحاب الشامل من قطاع غزة. وهذا الأمر حاول اليمين الإسرائيلي منعه طوال المرحلة السابقة، بل والتنافس على استيطان غزة؛ هذا إلى جانب قدرة "حماس" على وضع بصمتها على الساحة الدولية كحركة سياسية لها حضورها الدولي، وبالتالي تعزيز دورها وفاعليتها بين تركيا ومصر وقطَر والصين وروسيا. أما الحضور الشعبي، فبالنسبة إلى العديد من الفلسطينيين، يُعدّ الإفراج عن أسرى من ذوي الأحكام العالية نصراً دون أدنى شك، مهما كانت الأثمان السياسية؛ لأن إجبار "إسرائيل" على الإفراج عن أسرى من هذا النوع والمستوى يمنح الحركة شرعية شعبية كبرى، وبشكل عفوي، وذلك بسبب حساسية قضية الأسرى للشعب الفلسطيني.

في المحصّلة، يمكن استكمال انجاز (حماس) بمجموعة من العوامل التي قد تحدث خلال المدّة الزمنية المقبلة، وأبرزها المصالحة الوطنية، وهذا أمر حسّاس يتحقق بنزول الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن شجرة الشرعية المزعومة، وقبول فكرة أن "حماس" حقّقت اختراقاً سياسياً على المستوى العربي والدولي؛ وبالتالي لا يمكنه التفرّد بالحكم بعد الآن، أو حتى انتظار "حماس" لتأتي زاحفة نحوه. وهذا ما أشارت إليه التقارير المصرية التي تعتبر أن اليوم التالي لا يمكن أن يتحقّق إلّا بمصالحة فلسطينية. كما أن حالة النصر لا يمكن تحقيقها، والنظر إلى «طوفان الأقصى» كعملية إبداعية ناجحة، إلّا إذا تم تحقيق نتائج سياسية على الأرض في الضفة الغربية بشكل خاص، بما يعني ذلك من تفكيك مستوطنات أو منع اقتحامات المستوطنين، أو أي نتيجة سياسية تُكافئ التضحية الهائلة في غزة والضفة، وتُسخّر الجهد الدولي، وتتكاتف في الوحدة الوطنية لتحقيق نتيجة تدفع ببرنامج سياسي وطني مشترك.

لا شك بأن "إسرائيل"، في النتيجة، قد فشلت في القضاء على المقاومة في شمالي قطاع غزة. لكنها، في المقابل، استغلّت الوقت من أجل قتل أكبر عدد ممكن من الغزيّين، وتدمير أكبر قدر ممكن من الأحياء السكنية والبنى التحتية، وخصوصاً في بيت لاهيا وبيت حانون وجباليا، من أجل إيجاد منطقة عازلة على الشريط الحدودي المُحاذي لمستوطنات غلاف غزة. ويتّضح من التفاصيل التي نُشِرت في الإعلام حول مسوّدة الاتفاق، أن الصيغة الحالية للاتفاق ترتكز بشكل كبير إلى صيغة مسوّدة الاتفاق التي تبنّاها الرئيس الأميركي جو بايدن في

أيار/مايو 2024، ووافقت عليها "حماس"، بينما رفَضها الجانب الإسرائيلي. وبالتالي نحن أمام اتفاق كان من الممكن القبول به منذ أكثر من 7 أشهر، لكن التعنّت والغطرسة الإسرائيليين حالا دون تحقيقه، وذلك وفقاً للمندرجات الآتية:

–أوّلاً: خلال الأشهر السبعة الماضية، وخصوصاً في مدّة الثلاثة أشهر الأخيرة، أي فترة الحملة البريّة التي أطلقها الاحتلال في شمال قطاع غزة في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2024، والتي أراد عبرها كسر إرادة المقاومة، أظهرت المعطيات الميدانية عكس ما أراد الاحتلال. فقد صمدت المقاومة وكبّدت جيش الاحتلال أكثر من 50 قتيلاً ومئات الجرحى، 17 قتيلاً منهم سقطوا منذ مطلع عام 2025، بحسب اعترافات الجيش الإسرائيلي؛ وجلّ القتلى والجرحى كانوا من قوّات النخبة في لوائَي ناحال وجفعاتي، وبرُتب عسكرية عالية (كشفت صحيفة «إسرائيل اليوم» أن 80% من قادة لواء جفعاتي قُتِلوا أو جُرِحوا في العدوان على قطاع غزة). وبذلك، يصل عدد ما تمّ قتله من الجيش الإسرائيلي، منذ بداية الحملة البريّة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إلى أكثر من 400 قتيل. وهذا عدد كبير بالنسبة إلى المعايير الإسرائيلية وحساسيّة «المجتمع الإسرائيلي» تجاه القتلى العسكريين؛ مع الإشارة إلى أن الأعداد أكثر بكثير ممّا يُعلِن عنه الجانب الإسرائيلي، بسبب الرقابة العسكرية وضرورة حفظ المعنويات. والعالم أجمع يقر بأن "كتائب القسّام"، وباقي فصائل المقاومة في غزة، قد أثبتت قدرتها على إعادة الترميم وبناء الخلايا العسكرية عبر عمليات التجنيد المستمرّة والمتزايدة للمُقاتلين المُشبعين بروح الانتقام، واستخدامها تكتيكات عسكرية عجز الاحتلال عن التنبّؤ بها والتغلّب عليها، ومنها: تفخيخ مئات المنازل، ووضع عشرات الكاميرات لرصد الأهداف والانتقاء بينها وفقاً لأهمية الهدف، وعمليات الكرّ والفرّ في جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا، واستخدام الأنفاق، والوصول إلى مواقع تمركز القوّات الإسرائيلية، وقدرة المقاومة على إعادة تدوير واستخدام مُخلّفات الذخائر الإسرائيلية التي لم تنفجر. وقد ظهَر ذلك عبر «العبوات البرميلية» الشديدة الانفجار؛ والتي أدّت إلى تفجير دبّابات ومبانٍ تحصّنت فيها قوّات الاحتلال، وسقوط عدد كبير من القتلى والجرحى. وتُجري المقاومة عمليات مُناوبة واستبدال لدى خلاياها المقاتلة في الصفوف الأمامية، ما يعطيها القدرة على الاستمرار في حرب استنزاف طويلة مع الاحتلال. وكذلك نجحت المقاومة في عمليات استدراج الجنود الإسرائيليين للكمائن المُعَدّة مسبقاً.

–ثانياً: تسلّم ترامب لمنصبه الرئاسي في البيت الأبيض، وإعلانه أكثر من مرّة أنه لا يريد استمرار الحروب التي كانت مُشتعلة قبل انتخابه (لا يريد أن يرِث حروباً)، ولا يريد استئناف حروب جديدة أو اشتعالها، وخصوصاً في

المدّة الأولى من ولايته الثانية؛ ما شكّل رافعة ضغط على الجانب الإسرائيلي أكثر منه على جانب المقاومة، التي ليس لديها ما تخسره أكثر ممّا خسرت، والتي كانت وتيرة عملياتها ضدّ قوّات الاحتلال تتصاعد وتُحرز إصابات بالغة. وبالتالي لا يريد بنيامين نتنياهو التصادم مع إدارة ترامب الجديدة. ومن أجل بناء علاقات متينة للمستقبل، حاول نتنياهو تسويق الاتفاق من باب النزول عند رغبته وكهديّة لولايته الجديدة.

–ثالثاً: حالة الإنهاك العملاني واللوجستي لدى الجيش الإسرائيلي، والذي يحتاج إلى تجنيد أكثر من 12 ألف إسرائيلي (وفقاً لمعطيات الجيش) لسدّ النقص في الموارد البشرية، في ظل فشل تجنيد الحريديم، وخصوصاً مع عزوف المئات من قوّات الاحتياط عن إعادة الالتحاق بوحداتهم، بسبب حالة الإحباط وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للحرب وجدواها وطول مدّتها، مع عدم تحديد مدّة انتهائها. وقد نقَلت القناة 13 الإسرائيلية عن مسؤولين كبار في الجيش، قولهم إن «العملية البريّة استنفدت نفسها. وفي غياب صفقة، سنعود إلى الأماكن نفسها». وأوضحوا أن العودة مراراً وتكراراً إلى المواقع التي سبق أن عملت فيها القوّات في القطاع ستكلّف أثماناً باهظة، وستؤدّي إلى هبوط في المعنويات وسقوط المزيد من الجنود. كما نبّه الجنرال الإسرائيلي في الاحتياط، يسرائيل زيف، إلى أن الحرب على غزة قد تحوّلت إلى الحرب من أجل الحرب، وأنها باتت تشبه الحرب الأميركية في فيتنام.

–رابعاً: عانى جيش الاحتلال نقصاً في المدرّعات والدبّابات بسبب الخسائر في غزة ولبنان، وحالة الحرب في القطاع والاستنفار في الجبهة الشمالية مع لبنان؛ وهناك عجز لدى الجيش في إمداد قوّاته العاملة في الضفة الغربية بالدبّابات. كما عانى الاحتلال من صعوبة الحصول على الأسلحة والذخائر (بسبب حظر بيع بعض الأسلحة لإسرائيل)، لتعويض ما تمّ استهلاكه في حربه على جبهات عدّة. وفي هذا الإطار، وقّعت وزارة "الأمن" في 2025/1/6، على صفقتين كبيرتين مع شركة «ألبيت» للصناعات العسكرية الإسرائيلية، لإنتاج آلاف الذخائر الجويّة الثقيلة وإنشاء مصنع «وطني» للمواد الخام.

–خامساً: تراجع الإجماع الإسرائيلي على استمرار الحرب، والاندفاع أكثر نحو تأييد عقد صفقة مع غزة (88%، استطلاع الرأي أجراه معهد «لازار»، وخصوصاً مع عدم قدرة الاحتلال على تحقيق أيّ من أهدافه المعلنة، باستثناء التدمير المُمنهج للأحياء السكنية والبنى التحتية في قطاع غزة (إبادة المكان)، والإمعان في الإبادة الجماعية للسكّان.

–سادساً: لا يوجد احتمالية لسقوط حكومة نتنياهو اليمينية المتطرّفة، لأسباب عدّة، منها:

التحضير المسبق لاحتمالية انسحاب بن غفير (6 أعضاء) من الحكومة، عبر قيام نتنياهو بضم جدعون ساعر إلى الحكومة في 2024/9/29 (لحزب ساعر 4 أعضاء في الكنيست، ما يعني أنه بات للحكومة الحالية 68 صوتاً بالكنيست)، بما يضمن استمرارها بتأييد 62 نائباً. والجدير بالذكر أنه لا يوجد خيار لدى اليمين القومي الديني المتطرّف بالتضحية بالحكومة الحالية، لتيقُّنهم بأن عودتهم إلى الحكم باتت مستحيلةً في المدى القريب (تراجع التأييد في استطلاعات الرأي الأخيرة)؛ لذلك، يُدرك نتنياهو أن الائتلاف الحكومي سوف يستمر في حال تمّ عقد صفقة في غزة. كما أن هذه الحكومة تُعدّ فرصة لا تُعوّض بالنسبة إلى اليمين الديني المتطرّف، من أجل تحقيق أهداف استعمارية استيطانية في قطاع غزة والضفة الغربية، تمهيداً لضم الضفة، وخصوصاً مع عودة الرئيس الأميركي ترامب. وفي حال سقطت الحكومة، فإن حزب الليكود سوف يُحافظ على موقعه إلى حدٍ كبير (في حال حلّ الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة)؛ وقد يستطيع تشكيل حكومة جديدة عن طريق الانفتاح أكثر على التيّار «اليميني الوسطي»، أو قد تكون لدى نتنياهو القدرة على دفع بعض الشخصيات في أحزاب «اليمين الوسط» من أجل الانشقاق والانضمام إلى جبهته (تكرار نموذج جدعون ساعر)، أو قد تكون مرحلة نهايته السياسية حانت، وخصوصاً مع استمرار محاكمته بتُهم الفساد، وبانتظار محاسبته وحكومته بتهمة الفشل في توقّع عملية «طوفان الأقصى» والإعداد لها.

في المحصّلة، من الضروري، بعد هذا المسار الطويل من الصبر والمعاناة المُضنية، الإشارة إلى أن صمود المقاومة في قطاع غزة وصمود الشعب الفلسطيني معها هناك، كما في الضفة الغربية، قد أفشل مخطّطات "إسرائيل" التهجيرية والإلغائية؛ وبالتالي كتَب الشعب الفلسطيني فصلاً جديداً من فصول البطولة والصمود والمقاومة والوطنية، رغم التضحيات الكبيرة والخسائر في الأرواح والممتلكات، والإبادة الجماعية، السكانيّة والمكانيّة.

3 – ملابسات وحيثيّات إقرار الاتفاق:

انخرطت "إسرائيل" مُكرَهة بإجراءات إقرار اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى مع حركة «حماس»، تمهيداً لبدء تنفيذه المقرّر في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأحد 2025/1/19، وهو الذي أنهى حرباً دامت 15 شهراً، وخلّفت عشرات الآلاف من الشهداء ودماراً هائلاً في القطاع. ومن المرتقب أن يمتد هذا الاتفاق على ثلاث مراحل، ستكون الأولى حاسمة في تحديد مصيره. فما هي مضامين كلّ مرحلة منها؟

أ – ستكون المرحلة الأولى من الاتفاق حاسمة في الدفع به نحو المرحلة الثانية. وقال الرئيس الأمريكي جو بايدن إن "المرحلة الأولى تمتد على ستة أسابيع، وتتضمّن وقفاً كاملاً لإطلاق النار، وانسحاب القوّات الإسرائيلية من كافة المناطق المأهولة في غزة، وإطلاق سراح عدد من الرهائن الذين تحتجزهم "حماس"، بما في ذلك النساء والمُسنّين والجرحى." وأوضح رئيس الوزراء القطَري، الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، أن حماس "ستُطلِق في المرحلة الأولى سراح 33 محتجزاً إسرائيلياً، بما يشمل النساء المدنيّات والمجنّدات والأطفال وكبار السن والمرضى والجرحى المدنيين، مقابل عدد من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومراكز الاعتقال. وأضاف أن المرحلة الأولى التي تمتد على 42 يوما تشمل "وقفاً موقّتاً للعمليات العسكرية، مع انسحاب القوّات الإسرائيلية شرقاً، بعيداً عن المناطق السكنية المكتظّة، للتمركز على الحدود في مختلف مناطق قطاع غزة". وتابع: "كما تتضمّن تبادل الأسرى والمحتجزين وفق آليّة محدّدة، وتبادل رفات المتوفّين، وعودة النازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم في القطاع، وتسهيل خروج المرضى والجرحى لتلقّي العلاج اللازم." وأكّد بايدن أن إسرائيل ستُفرج "في المقابل عن مئات المعتقلين الفلسطينيين". ويُعَدّ الرهائن الـ33 من بين 94 إسرائيلياً ما زالوا مُحتجزين في غزة منذ السابع من تشرين الأوّل/أكتوبر 2023. وقد أعلن الجيش الإسرائيلي عن مقتل 34 منهم. وأوردَت وكالة الأنباء الفرنسية نقلاً عن مصدر، وصفته بالمقرّب من "حماس"، أن هؤلاء الرهائن الإسرائيليين الـ33 سيتم إطلاق سراحهم "على دفعات، بدءاً بالأطفال والنساء." وبحسب صحيفة "تايمز أوف إسرائيل"، يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أنهم جميعاً على قيْد الحياة، لكن "حماس" لم تؤكّد ذلك بعد.

ب – المرحلة الثانية "نهاية حاسمة للحرب": وستكون مبنيّة على نجاح المرحلة الأولى من الاتفاق. فقد أشار بايدن إلى أنه يجب زيادة المساعدات الإنسانية خلال هذه المرحلة، ما يجب أن يسمح بإجراء مفاوضات بهدف الوصول إلى المرحلة الثانية، أي "نهاية حاسمة للحرب." وشدّد الرئيس الأمريكي المُنتهية ولايته على أن "إسرائيل سوف تتفاوض خلال الأسابيع الستّة المقبلة على الترتيبات اللازمة للمضي قُدُماً إلى المرحلة الثانية، والتي ستمثّل النهاية الحاسمة للحرب. وأكرّر، نهاية حاسمة للحرب." وقال بايدن: "عندما تبدأ المرحلة الثانية، سيكون هناك تبادل لإطلاق سراح الرهائن المتبقّين على قيْد الحياة، بما في ذلك الجنود الذكور، وستنسحب كلّ القوّات الإسرائيلية المتبقّية من غزة. وعندها سيصبح وقف إطلاق النار المؤقت دائماً." وأكّد بايدن أن وقف إطلاق النار يجب أن يستمر طالما استمرت المناقشات بشأن الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية، حتى لو استمرّت أكثر من ستة أسابيع. وقال مسؤول إسرائيلي، قبل الإعلان عن الاتفاق، إن إسرائيل "لن تترك غزة حتى يتم إعادة

جميع الرهائن، الأحياء والأموات." وأوضح المصدر المقرّب من "حماس" أن القوّات الإسرائيلية ستنسحب من ممر نتساريم جنوب مدينة غزة، والذي يقسم القطاع الفلسطيني إلى قسمين على محور شرقي غربي، لكنها ستبقى مُنتشرة على طريق صلاح الدين، المحور الرئيس الذي يربط الجنوب بالشمال. وسيتم نصب حاجز إلكتروني مزوّد بكاميرات على ممر نتساريم، حيث "لن تتواجد أي قوّات إسرائيلية"، بحسب المصدر.

ج – المرحلة الثالثة، إعادة رفات الرهائن: قال الرئيس الأمريكي، دون أن يدخل في التفاصيل، إنه "في المرحلة الثالثة، ستتم إعادة رفات الرهائن الذين ماتوا (أثناء احتجازهم) إلى عائلاتهم، وسيتم إطلاق خطّة كبرى لإعادة إعمار غزة." ولطالما رفَض رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، بشكل قاطع، انسحاب القوّات الإسرائيلية الكامل من غزة. كما رفَض أن يكون لحماس دور في إدارة القطاع بعد الحرب. وفي السياق، أوضح رئيس الوزراء القطَري، محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، أن "فريقاً مشتركاً" من الولايات المتحدة وقطَر ومصر "سيُراقب تنفيذ الاتفاق" في غزة من خلال هيئة مقرّها القاهرة.

وفقاً لهذه المقدّمات، لم يعد يبدو أن ثمّة ما قد يُعرقل بدء تنفيذ الاتفاق، وإن كان الصخب سيُصاحِب إجراءاته العملانية إلى حين الانتهاء منها، مع استمرار تراشق المسؤوليات والاتهامات داخل الطيف السياسي في "إسرائيل"، وأيضاً بين مُرَكّبات الحكومة، التي عارض بعض وزرائها في المجلس الوزاري المصغّر وفي الحكومة الموسّعة، الاتفاق؛ وفي مقدّمة هؤلاء ثنائي الصهيونية الدينية، وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، ووزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، اللذان استسلما أخيراً، وأدرَكا أن تهديداتهما بالانسحاب من الائتلاف الحكومي لن تتسبّب هذه المرّة بعرقلة الصفقة، مثلما كانت عليه الحال في الأشهر الخمسة عشر الماضية. كما أن من مصلحتهما كليهما أن تبقى الحكومة الحالية بلا تعديلات تطرأ عليها، سواء تماشياً مع الصفقة أو لا، وسواء صوّتا لها أو عارضاها، أو قرّرا الانسحاب من الحكومة على خلفيّتها. ومن هنا، انطلقت المرحلة الأولى من الصفقة، أو كما تُسَمّيها تل أبيب – لأغراض تسويقيّة وتبريريّة – اتفاق «تحرير الرهائن الإسرائيليين»، بلا عراقيل قادرة على فرملتها؛ فيما سيكون التسويف ورفع السقوف سمة مفاوضات المرحلة الثانية، والتي يبدو أنها بدورها، وإن مع شكوك مُبَرّرة لدى الكثير من المراقبين، ستأخذ مسارها أيضاً نحو التطبيق. وهكذا، تبقى أمام "إسرائيل" استحقاقات وتحدّيات عليها أن تعمل على إيجاد حلول لها، ومن بينها الاقتصار على فَرْض الترتيب السياسي والأمني الملائم في غزة، والذي تُرِك، كما يبدو، لمعركة من نوع آخر ستكون مديدة، وقد يكون جزء من أدواتها أمنياً وعسكرياً واستخباراتياً؛ ولكن أكثرها حرب اقتصادية وحصار يُوجَّه لمنع تشكّل تهديدات جديدة

من غزة، وفي المقدّمة ترميم قدرات حركة «حماس» وبقيّة الفصائل الفلسطينية المقاوِمة. وعلى الرغم من أن التقديرات تشير إلى أن «حماس» ستُعيد سيطرتها المدنية مباشرة على كامل القطاع، بعد فشل «التطهير العِرقي» في مدينة غزة وجوارها وعموم المنطقة الشمالية، إلّا أن "إسرائيل" تأمل على المدى الطويل، وبمساعدة ودعم من الحليف الأميركي والحلفاء الإقليميين العرب الذين يتقاطعون معها في المصالح، أن تتبلور لديها خيارات سياسية وعسكرية في غزة، تُمَكّنها من فرض إرادتها على القطاع، وهي شرَعت منذ الآن في ترتيب المقدّمات التي ستكون منطلقاً للمساعي المقبلة في هذا الإطار، علماً أن جزءاً لا يُستهان به من هذه المقدّمات موجود في أيدي "إسرائيل"، فيما أجزاء كثيرة أخرى لا تزال على طاولة التخطيط، بلا رؤية واضحة لتنفيذها، ربطاً بعوامل وأسباب تبدو خارج السيطرة الإسرائيلية المباشرة.

وعلى أي حال، فإن آمال "إسرائيل" في مرحلة ما بعد الحرب لا تُغَيّر كثيراً من نتائجها، وإن كانت من الأدوات التي تستخدمها الآن لإقناع نفسها، والآخرين، بأن للحرب تتمّة قد لا تكون بالضرورة عسكرية؛ وهي لن تقتصر على غزة، بل ستمتد في اتجاه الإقليم، الذي بدأ العمل على تهيئة ظروف وعوامل نجاح الجولة المقبلة فيه، علماً أن القرار في هذا الشأن يظل أميركياً بامتياز.

4 – رهانات تل أبيب وأفق تمنّياتها:

لا شك بأنّ تل أبيب راهنت، من خلال مفاوضاتها ومناوراتها، على مجموعة من المكاسب والآمال التي لم تحقّقها بالحرب، وتريد الحصول عليها بالخداع والضغوطات؛ ومن أبرزها:

أ – استمرار السيطرة على المَعابر والمساعدات الإنسانية، وقدرة "إسرائيل" على التحرّك العسكري لكبْح أي حراك فلسطيني مُقاوم يهدف إلى التعافي وإعادة ترميم القدرات، سواء المدنية أو العسكرية. وتل أبيب إنما تعمل، بقبول أميركي وإقليمي، على استخدام هذه السيطرة إلى أقصى حدٍ ممكن، مع الأمل بأن يؤدّي الاستخدام المفرط لتلك القدرات إلى انهيار حكم «حماس» ومنع ترميم قدرتها العسكرية، التي ستحرص "إسرائيل" على أن لا تصل أبداً إلى حد تهديد أمنها، أو مُعاودة تنفيذ ما يشبه «طوفان أقصى» جديد.

ب – تُراهن "إسرائيل" أيضاً على تقاطع مصالحها مع الشركاء الإقليميين، وتحديداً السعودية التي تتشارك معها في العداء لإيران، وإن كان تحريك الرياض ضدّ الأخيرة مرتبطاً بجديّة أميركية لمواجهة طهران.

ج – إنهاء الحرب يفتح، كما ترى تل أبيب، آفاقاً سياسية واقتصادية واستراتيجية جديدة في المنطقة، ليس فحسب على أساس العداء المشترك للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل أيضاً على أساس خشية الشركاء الإقليميين من الشراكة التركية – القطَرية التي تُبقي تهديد الحركات الإسلامية، وفي المقدّمة «الإخوان المسلمون»، قائماً ومؤثّراً، ومدعاة للقلق لدى أكثر الأنظمة العربية قُرباً من "إسرائيل"، ومن بينها أنظمة خليجية وازنة؛ فضلاً عن تهديد استقرار الأردن ومصر، والذي يُعَدّ جزءاً لا يتجزأ من أمن الدولة العبرية.

5 – الخوف من انبعاث المقاومة:

أنْهت "إسرائيل"، مبدئيًّا، حربها الوحشية على قطاع غزة، من دون أن تحقّق أهمّ أهدافها: إزالة حكم حركة «حماس»، والقضاء على الحركة نفسها؛ إذ لا إشراف أو سيطرة مباشرة إسرائيلية على القطاع بفعل صعوبة ذلك والأثمان المترتّبة عليه؛ كما ليس ثمّة جهة ثالثة، محلية أو إقليمية أو دولية، يمكن أن يوكَل إليها الإشراف على تنفيذ الاتفاق والترتيبات السياسية والأمنية المتّصلة به في القطاع، من دون المقاومة. وفيما يتركّز الاهتمام حاليًّا على تقدير المرحلة الثانية من الصفقة، والتي تعترضها عقبات يمكن أن تحول دون تنفيذها، فإن معركة من نوع آخر بدأت فعلياً عنوانها: منع تعافي حركة «حماس» والفصائل المقاومة الأخرى في غزة. وتتضمّن المرحلة الأولى من الاتفاق وقفاً لإطلاق النار مدّته 42 يوماً، على أن تبدأ المفاوضات على المرحلة الثانية خلال الأسبوعين الأوَّلين من بدء التنفيذ، علماً أن الهدنة المؤقتة ستُصبح دائمة لاحقاً، حين يستكمل الجيش الإسرائيلي انسحابه من المواقع التي يسيطر عليها في القطاع؛ ويبدأ، أيضاً، وهو الأهم، التمهيد لما بعد الانسحاب، وخصوصاً لناحية إعادة إعمار غزة، بإشراف مباشر من مصر وقطَر والأمم المتحدة. وستشمل انسحابات "إسرائيل" المقرَّرة، محور «نتساريم» الفاصل بين شمال القطاع ووسطه وجنوبه، ومحور «فيلادلفي» على الحدود المصرية مع القطاع، والذي تمسّك به رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، وأفشل بحجّته كلّ اقتراح عُرِضَ عليه لوقف إطلاق النار، مُعتبراً أن هذا المحور هو "صخرة أمن إسرائيل".

وعلى أيّة حال، يبدو أن الاتفاق شقّ طريقه إلى التنفيذ، وتحديداً في ما يتّصل بالمرحلة الأولى منه، والتي سيبدأ تنفيذها الفعلي بعد أن تتّخذ "إسرائيل" قرارها الرسمي عبر آلياتها المؤسساتيّة. وبعد التصديق على الاتفاق، سيبدأ الجانبان تطبيق التزاماتهما؛ وفي حال نجاح المرحلة الأولى من دون عراقيل وتفسيرات خاصة لبنودها تحول دون استكمال تطبيقها، فسيكون تأثير ذلك كبيرًا جدًّا على مفاوضات المرحلة الثانية، وإنْ كان الشكّ لا يزال

قائمًا وحائلًا دون ترجيح أيٍّ من سيناريوَات ما سيلي المرحلة الأولى: فشل المفاوضات التي ستتخلّلها، أو نجاحها؟ علماً أن لهذين السيناريوين مسارات وفرضيات لا يمكن حصرها من الآن، وإن كان البعض يرى أن طريق إنهاء الحرب فُتِح، ومن الصعب إغلاقه مجدّداً.

6 – تداعيات على الساحة الداخلية:

بالنسبة إلى تداعيات الاتفاق على الساحة الداخلية الإسرائيلية، ليس ثمّة يقين أو تقديرات نهائية. إذ إن حزبَي الصهيونية الدينية وصَفا الاتفاق بأنه «كارثي» على إسرائيل وعلى أمنها ومستقبلها، وأعْلَنا معارضتهما الصفقة من داخل الحكومة وخارجها. ورأى مُراقبون في "إسرائيل"، أن زعيمَي الحزبَين، الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، الذي أعلن استقالته من الحكومة في وقتٍ لاحق، يجدان صعوبة في التخلّي ابتداءً عن مميّزات منصبيهما، التي يستفيدان منها شخصيًّا وشعبوياً وطائفياً، كما الأيديولوجيا الاستيطانية التي يقودانها على حساب الخزينة الإسرائيلية. على أن البارز في المقاربة الإسرائيلية، بشأن اليوم الذي يلي، على رغم كلّ الصخب الذي يُثيره نتنياهو وحاشيته عن «الانتصار» المزعوم، هو الإقرار الضمني بفشل الحرب في تحقيق أهم أهدافها، وخاصة إرساء الترتيب السياسي والأمني البديل من حركة «حماس»، التي تعتبر نفسها في تموضع مريح نسبيًّا للعودة إلى السلطة المدنية في القطاع، وربّما لاحقاً البدء بإعادة ترميم نفسها عسكريًّا، وإن بشكل تدريجي. كذلك، فشلت "إسرائيل" في السيطرة الدائمة على محور «فيلادلفي» أو محور «نتساريم»، الأمر الذي سيُمَكّن أكثر من مليون فلسطيني من العودة إلى شمال القطاع، ليُنهوا بذلك الخطط التي عملت عليها تل أبيب خلال أشهر الحرب، وأبرزها جعل المنطقة الشمالية خالية من سكّانها، ليُصار إلى فرض ترتيبات فيها، أمنية أو استيطانية، وفقاً للمتغيّرات التي تطرأ على الميدان وعلى الإمكانات السياسية. يُضاف إلى ما تقدّم، أن ثمّة «خيبة أمل» كبيرة جدًّا لدى أطراف اليمين الإسرائيلي من الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب. ذلك أن هذا الأخير، وفقاً لما تُظهره التطورات الأخيرة في مسار وقف إطلاق النار، مُحِبٌّ لإسرائيل، في حال كانت مصلحته تقتضي أن يتعاطف معها؛ علماً أنه ينطلق من مصالح أخرى أكثر تعقيداً، ومن بينها مكانته الشخصية التي تفوق في اعتبارها وتأثيرها أيّ اعتبارات أخرى. وعلى هذه الخلفيّة، تتبدّد الآمال المفرطة والعالية السقف بأن يسمح الرئيس الجديد بأن تنتقل الحرب إلى مرحلة أخرى، يتخلّلها إبعاد الفلسطينيين وترحيلهم و«تطهير» القطاع من سكّانه، وإن لا يزال خطر ضم الضفة الغربية إلى الكيان الإسرائيلي قائماً.

7 – صعوبات المرحلة المقبلة:

من جملة الأسباب التي «تُصَعّب» مهمّة "إسرائيل" في المرحلة المقبلة، تبنّي العديد من صنّاع السياسة في الكيان أهدافاً من مثل إنشاء منطقة عازلة دائمة في شمال غزة، أو حتى إخراج سكّان القطاع منه وإعادة استيطانه بشكل دائم، أو تدمير «حماس» بالكامل، وفق ما وعَد به نتنياهو، أو الاستمرار في الحرب كغطاء لشنّ الأعمال العدوانية في أماكن أخرى، خاصة الضفة الغربية. أمّا في فلسطين، فقد تتحرّك «الفصائل المتشدّدة» مجدّداً، في حال لم تَرُق لها طريقة «سَيْر الأمور»، جنباً إلى جنب وجود أشخاص يرغبون «في الانتقام» من "إسرائيل"، على خلفيّة الفظائع التي تعرّضوا لها.

من جهة أخرى، نشَر «معهد بروكينغز» تقريراً جاء فيه إنّه وفيما غالبية واضحة من الإسرائيليين تؤيّد صفقة تبادل الأسرى، ولا سيما مرحلتها الأولى، إلّا أنّهم يجدون صعوبة «في ابتلاعها». ولا يرجع ذلك فقط إلى فكرة أنّ غزة لا تزال تحت سيطرة «حماس» بعد كلّ ما حدَث، بحسب التقرير، بل لأنّ عدداً كبيراً من الفلسطينيين الذين سيُفرَج عنهم هم، في نظر عدد كبير من الإسرائيليين، «إرهابيون مُدانون وخطِرون»؛ والمثال الأقوى على ما تقدّم، في أذهانهم، هو يحيى السنوار، الذي أطلِق سراحه في صفقة للتبادل، قبل أن يعود ليقود هجوم السابع من أكتوبر أخيراً.

وبالعودة إلى نظرية كلاوسفيتز، يَرِد في تقرير نشره «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، أنّه لو كان الأخير على قَيْد الحياة اليوم، لتساءل كيف يمكن أن تُتَرْجَم «المكاسب» العسكرية الإسرائيلية إلى نتائج سياسية، وإلّا فسيكون على «جيش الدفاع الإسرائيلي» العودة إلى أحياء غزة، مثل بيت حانون وجباليا، للمرّة الرابعة أو الخامسة مستقبلاً. ويُردِف التقرير أنّه من دون بديل لـ«حماس»، «لا تستطيع إسرائيل خَلْقه»، فإنّ غزة ستظلّ على الأرجح عبءاً على إسرائيل، لا انتصاراً لها. ومجدّداً، يُلَوّح المراقبون الأميركيون بأنّ الحل النهائي لكوابيس إسرائيل يكمن في إيران. وفي هذا الإطار، يشير التقرير إلى أنّه في حين أنّ صنّاع السياسة في إسرائيل قد يشعرون بأنّ من الضروري مهاجمة البنية التحتية النووية الإيرانية، إلّا أنّه مجدّداً، لا يمكن أن تكون القوّة لوحدها غاية في حدّ ذاتها، من دون استراتيجية تعمل على إنشاء «واقع سياسي جديد». وعلى الاستراتيجية المُشار إليها، طبقاً للمصدر نفسه، أن ترتكز على هدفين اثنين: إنهاء الحرب في غزة والانسحاب العسكري منها، شريطة الإفراج عن الأسرى، جنباً إلى جنب «تقليص البنية التحتية النووية الإيرانية إلى درجة تجعل إمكانية إنشاء سلاح

نووي غير موجودة». وبطبيعة الحال، لا يمكن لإسرائيل تحقيق أي من هذه الأهداف بمفردها، من دون "دور أميركي نشط". وبناءً على ما تقدّم، ينصح أصحاب هذا الرأي الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، بالضغط على إسرائيل للسماح للسلطة الفرنسية بتأدية دور في حكم غزة، ولا سيما أنّ الإمارات ومصر والمغرب وبعض الدول الأوروبية مستعدّة، في حال توفّر الدعم الأميركي، لإنشاء إدارة انتقالية في غزة لتحل محل «حماس» وتمنع الفراغ. كما يُفترض بترامب اللجوء إلى التلويح بالخيار العسكري ضدّ طهران، سواء بشكل مباشر أو عبر تل أبيب، بدلاً من الاكتفاء بالضغط اقتصادياً عليها، مع الأخذ في الحسبان أنّ «إزالة التهديد الإيراني» مهمّة بالنسبة إلى السعودية؛ إذ قد تدفع مثل تلك الخطوة الرياض ونتنياهو إلى تقديم تنازلات عن العديد من الملفّات، بشأن غزة أو السياسة الفلسطينية، والاعتراف السعودي بإسرائيل. أمّا في حال استمرار الحرب وبقاء "إسرائيل" في غزة، فإنّ المواقف من "إسرائيل" في المنطقة ستبقى متوتّرة، بما في ذلك في الرياض. وتُشير وكالة «بلومبرغ» إلى أنّ من جملة العوامل التي أدّت إلى اتفاق وقف إطلاق النار، في هذا التوقيت تحديداً، هو أنّ ترامب طرَح خيارَين اثنين أمام نتنياهو: إما قبول الإدارة الأميركية بحكومته، أو «عزلها». وعلى الضفة الأخرى، كان بايدن يفتقر إلى «الشجاعة» الكافية للتهديد بقطع المساعدات العسكرية عن إسرائيل، ما جعل ترامب يجني ثمار الجهود الديبلوماسية التي قادتها الإدارة السابقة. أمّا العامل الذي لا يقلّ أهمية عن وصول ترامب إلى البيت الأبيض، طبقاً للوكالة، فهو «توقيت» الاتفاق؛ إذ إنّه «على عكس أوكرانيا، أصبحت المكاسب التي ستجنيها جميع الأطراف من انتهاء الحرب تفوق خسائرها»، ولا سيما أنّه بعدما أفشل نتنياهو العرض نفسه تقريباً في آب، لم تحقّق القوّات الإسرائيلية سوى «القليل نسبياً» بعد مقتل زعيم «حماس»، والذي تمّ «استبداله بسرعة».

8 – خاتمة:

من حقّ الناس أن تحتفل في غزة وفلسطين، وباقي دول العالم، بوقف إطلاق النار. فكميّة الألم والحزن والتعب على مدى خمسة عشر شهراً تحتاج إلى هذا النوع من تنفّس الصعداء بعد كل هذه المدّة من المعاناة. والجدير بالذكر أن ثمّة ثلاثة عوامل أدّت إلى نجاح اتفاق وقف إطلاق النار هذه المرّة، لا سيما بعد المحاولة الأولى في تشرين الثاني 2023، والمحاولة الثانية في أيار 2024، حين أوشكت الأمور على الوصول إلى النهاية. لم تختلف التفاصيل التي تم التفاوض عليها، بل اختلف التوقيت واللاعبون. فقد نجَح ترامب في الانتخابات الأميركية، وتدخّل بشكل شخصي في المفاوضات والضغط بشكل مباشر على نتنياهو، وتحديداً في مسألة محور

فيلادلفيا ونتساريم. وهذا الضغط عَبّر عنه موفد ترامب الشخصي، حين قال لنتنياهو باللغة العربية: «يلا»، حسب الصحفية الإسرائيلية في موقع «والا» تال شاليف. وبحسب ما كتَبه بن درور يميني في موقع «واينت»، فإن تنفيذ الاتفاق سيكون «التجربة الأكثر إيلاماً والأطول إرهاقاً للأعصاب الجماعية في تاريخ إسرائيل». ولكن لماذا يُعتبر مُبَرّراً بحسب يميني؟ «لأن إسرائيل، بخلاف الصفقات السابقة، في حالة حرب، حرب صعبة، حرب تآكلية، حرب يُقتَل فيها الجنود كل أسبوع. إن إسرائيل بحاجة إلى وقف إطلاق النار حتى لو لم يتمّ احتجاز شخص واحد على يد حماس. إنها حرب وصلت فيها إسرائيل إلى أدنى مستوى سياسي لها في تاريخها. لقد وصلنا إلى مرحلة يبدو فيها الهدف الاستراتيجي الآخر، وهو الانتصار الكامل على حماس، وكأنه حلم بعيد المنال. وكلّ يوم يمر لا يؤدّي إلّا إلى الإضرار بإسرائيل». ويشير "يميني" إلى أن «نتنياهو لم يفهم ذلك إلّا عندما جاء ستيف ويتكوف، مبعوث ترامب العدواني، إلى إسرائيل وضرَب على الطاولة».

من ناحية أخرى، شَكّل تحالف الإدارة الراحلة والإدارة المقبلة في جهود تحقيق الاتفاق، شكّل أيضاً ضغطاً على إسرائيل؛ بمعنى أن هذا القرار ليس جمهورياً أو ديموقراطياً، بل هو أميركيٌ بشكل كامل؛ وهذا ما منَع نتنياهو من التلاعب داخل أميركا في مسألة دعم "إسرائيل"، أو تحقيق اختراق داخل الكونغرس كما حدَث العام الماضي. كما وصلت القراءة الإسرائيلية، عسكرياً وأمنياً، إلى طريق مسدود في غزة منذ أيار/مايو الماضي، حيث إنها، ومنذ أكتوبر 2023 حتى أيار 2024، كانت مقتنعة وبشكل كامل، أنه في إمكانها إعادة الأسرى وتغيير الواقع في غزة على الصعيد السكّاني والسياسي عبر الضغط العسكري الجنوني، وبشكل تدريجي. ومع ظهور الخلافات على السطح، مثل استقالة بني غانتس وأيزنكوت من حكومة الطوارئ، ثم إقالة غالانت من منصب وزير الدفاع، والضغط من أهالي الأسرى ومجموعات رفض خدمة الاحتياط، كلّها دفعت داخلياً إلى أن الضغط العسكري لن يتسبّب إلّا في قتل المزيد من الأسرى من جانب، والمزيد من الدمار لا غير.

في كلّ الأحوال، ثمّة عامل حاسم في الذي جرى، وهو قدرة المقاومة على تحقيق إنجازات تكتيكية متواصلة في ساحة معركة غزة، سواء بقدرة حركات المقاومة على الاستمرار في ضرب القوّات الإسرائيلية وتحقيق إصابات مباشرة في الجنود والعتاد، حتى في المناطق التي ادّعت "إسرائيل" أنها سيطرت عليها، وقدرتها أيضاً على المحافظة على الزخم في المعارك، مما شكّل نقطة فارقة في عدم جدوى الحلول العسكرية، من حيث أنها معركة قد تستمر لسنوات بدون حسم، على خلاف الاعتقاد الإسرائيلي الذي شاع من قبل، وهو أن "حماس" وحركات المقاومة لن تستطيع الصمود بعد لمدّة أطول.